

الديون «عائق» أمام إزالة العوائق عن استرداد حماة السليمة

حماة - محمد أحمد خبازي

بين مدير فرع السورية للشبكات بحماة هيثم أن الديون المتراكمة على المواصلات الطرقية في مشروع غزالة العوائق بأوتستراد حماة - سلمية بلغت حتى تاريخه ١٥٠ مليون ليرة، مضيفاً: ما اضطرنا لإيقاف العمل بإزالة العوائق حتى سداد الدين كي تتمكن من شراء المواد اللازمة للمشروع. ورداً على سؤال لـ«الوطن» حول انعكاس ذلك على التأخر في تنفيذ هذا الأوتستراد المهم والحيوي بالنسبة لمحافظة حماة وللمنطقة الوسطى، أوضح شرابي أن كل الجهات المحلية والمركزية بصورة الموضوع، وقد أبلغناها بإيقاف أعمالنا لأننا لا نملك التمويل اللازم لها وإذا لم تسدد المواصلات الطرقية دينها لنا فلن نستطيع المتابعة فالمشروع بحاجة تمويل وقد صرفنا كل اعتماداتنا المخصصة لذلك. مؤكداً أنه منذ الشهر الحادي عشر للعام الماضي لم تصرف المواصلات الطرقية أي كشوف لنا ما أوقفنا بعض مصدر في المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية أكد لـ«الوطن» أن مشروع أوتستراد حماة - سلمية من أولويات المؤسسة، التي تجهز لتنفيذ مشاريعها وفق البرامج الزمنية والعقدية، وتتابعها على مدار الساعة، وأن عقد المشروع من العقود التي خضعت للتوازن السعري على أن يتم تأمين التمويل اللازم لها من قانص وزارة المواصلات أو الوزارات الأخرى، وهذا ما نص عليه قرار التوازن السعري وأوضح المصدر قائلاً: صدر قرار بإيقاف التوازن السعري وأن يتم تأمين كل المشاريع من الجهات صاحبة العلاقة. ونظراً لعدم كفاية الاعتمادات المخصصة للمؤسسة حصل تأخر بصرف قيمة الكشوف التنفيذية، وحالياً - يقول المصدر - يتم إجراء مناققات مالية لتأمين التمويل اللازم لصرف كشوف بعض المشاريع في ضوء المتاح من خطة المؤسسة.



٨ ساعات الحكومة في مواجهة «الشعب».. انتقادات وعدم رضا عن الأداء

صباغ: نريد أن تتخطى هذه الدورة سابقاتها بنوعية الأداء وصورتها

خميس: عدوان اقتصادي جديد على معيشة المواطن.. نعرف أن ما أنجزناه دون طموح شعبنا

محمد منار حميجو

وجه الكثير من أعضاء مجلس الشعب في افتتاح الدورة العادية للمجلس بحضور الفريق الحكومي برئاسة خميس انتقادات لأدعة عبر بعضهم من خلالهم عن عدم الرضا عن الأداء الحكومي وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع أسعار الصرف أمام الليرة كما وصف البعض أن بيان رئيس الحكومة عماد خميس الذي تلاه في افتتاح الجلسة غير موفق ومكرر عن الجلسات الأخرى وآخرون رأوا أن الحكومة فشلت في هذه الأمانة. وافتتح رئيس المجلس حموده صياغ الجلسة التي استمرت لثماني ساعات وشهدت فترات متفاوتة ما بين سخونة في المداخلات وفنور في بعض الأحيان بقوله: نريد أن تتخطى هذه الدورة سابقاتها بنوعية الأداء وصورتها، مضيفاً: نعاهد أنفسنا بالعمل على اللحاق في مجال عملنا بالأداء العظيم لجيشنا البطل، مضيفاً: صحيح أنه من الصعب الوصول إلى ذاك الأداء لكن علينا الاقتراب منه إبداعاً وضحية ووفاء للوطن والشعب والقائد. وأضاف صباغ: ما حققه الجيش العربي السوري من إنجاز نوعي ومفصلي في مسار الحرب على الإرهاب من خلال تحرير مناطق في ريفي حماة واللب شكل صفة قوية على وجه الولي العثماني الذي عطل كل الاتفاقات واستمر في مناداة واحتلاله. معهما داخل ٨٠ تائباً واستمرت مداخلاتهم أكثر من أربع ساعات حتى أن رئيس المجلس صباغ قرر أخذ استراحة على أن تعود الجلسة مجدداً لاستكمال مداخلته الأعضاء فقال النائب وليد رويش: نتحدث دائماً عن مضاربين فلماذا لم يتم ضربهم ويتم أخذ حق الدولة والمواطنين باعتبار أنه أولوية للجمع. وشدد زميله حسن حسون على ضرورة الإسراع بالتنسيق الدائم والأني بين السياسة النقدية والمالية وأن يستقل مجلس النقد والتسليف عن حاكم المصرف المركزي الذي يتزاسه، مضيفاً: من المعروف أن تداول العملات الأجنبية يكون في التبادل التجاري الخارجي وليس الداخلي فإذا كان هناك تجاوز لهذا الأمر فهذا يعني أن هناك ضعفاً في السياسة النقدية التي يجريها مجلس النقد والتسليف. ودعا حسون إلى توسيع قاعدة مجلس النقد والتسليف لتشمل المصارف العامة والعمال على استقرار سعر الصرف والحفاظ على احتياطي القطع الأجنبي وتثبيت وزيادة الرقابة التموينية على الأسواق.

مظلومان فالأول يبيع بأقل الأسعار في حين الثاني يشتري بأعلى الأسعار نتيجة عدم ضبط الأسعار. ودعا زميله محمد خير سريول إلى إلغاء الدعم عن مادة المازوت والصحة ومنح كل مواطن بطاقة فيها مبلغ بديل عن هذا الدعم وبطاقة تأمين صحي لأن ذلك يخفف العبء في ميزانية الدولة. وفي مداخلة له تحت القبة شدّد سريول على وزارة المالية ضبط الحدود وضبط المهربين لأن ذلك يخفف الطلب على القطع الأجنبي، متسائلاً: لماذا لا تقوم وزارة المالية بعمل استثنائي مثل وزارات الصحة والكهرباء والدفاع والأشغال. وأشار النائب عارف الطويل إلى أن الحكومة استطاعت تخفيض سعر الدولار خلال ساعات، متسائلاً لماذا لم يتم اتخاذ مثل هذا الإجراء منذ سنوات وهل هذا الحل إجراء إسعافي أم في طویل المدى، مطالباً الحكومة بالكشف عن المتسببين بأزمة ارتفاع الدولار. ورأى زميله جيب الرحمن ندن أن الأداء في معركة إعادة الإعمار ضعيف، مشيراً إلى أن مستوى الأجر التعمية التي تبحث عنها الحكومة لا يمكن تحقيقها إلا بحاربة الفساد، مريباً عن أمه في أن تقي الحكومة بوعودها حول المسرحين وتوظفهم مباشرة. وطالب ندن الحكومة أن تنظر إلى متوسط أعمال موظفي الدولة والذي اقترب من الخمسين سنة، مشدداً على ضرورة إيجاد الحلول لذلك.

بعد ما يكون من الشافية وتنفيذ توجيهات الرئيس بشار الأسد، معتبراً أن هذه الحكومة فشلت في التعامل مع الأزمات وخصوصاً تحسين الواقع المعيشي للمواطنين ومحاسبة الفاسدين. **معاناة ذوي الشهداء** وقالت النائبة ديميا سليمان: كل يوم مضطرون أن نذكر الحكومة بمن دافع عن البلد، معربة عن استغرابها بأن رئيس الحكومة أو بعض الوزراء لم يروا أن جريحاً طالب بحقه عبر صفحات «فيسبوك» أو ذوي شهد من قوى رديفة بحاجة إلى الطعام في حين يشاهدون تعلقاً موجهاً لحدى الوزارات ومن ثم يتخذون إجراءات بحق صاحب التعليق. وفي مداخلة لها تحت القبة أضافت سليمان: في الأساس خاطر ذوي الشهداء والجرحى مكسور، مشيرة إلى أن هناك من ذوي الشهداء انتظروا خمس سنوات لتحرير مدينة خان شيخون في ريف إدلب حتى يتمكنوا من العثور على جثامين شهدائهم. وأكدت سليمان أن الضباط وصف الضباط خان شيخون هم الذين حالياً يحيطون عن جثامين الشهداء في حين المحافظ كانت مهمته التقاط صورة في دخل المدينة ولم يعمل شيئاً، معتبرة أن هناك قلة احترام لذوي الشهداء وبأن هناك قرارات تهين وتجرح ذوي الشهداء. ورأى أمين بلال أن التكرم الحقيقي لذوي الشهداء يكون بإصدار قرار يمنع بيع بيت الشهيد للحفظ على كرامة أسرته وليس تكريمه في «الحفلات



مجلس الشعب السوري

• الناعمة: تخبط الفريق الاقتصادي السبب في عدم استقرار سعر الصرف

• عزوز: الحكومة فشلت في التعامل مع الأزمات ومحاسبة الفاسدين

حكومياً على عدم تنفيذها. وفي مداخلة له تحت القبة رأى العكاز أن الواقع الضريبي في البلاد بات مزبياً بمعنى وجود ثبات ضريبي ولا تعديل في القوانين، مشيراً أن أولويات الحكومة القانونية ليست في مكانها الصحيح، معتبراً أن هناك قوانين كبرى لا بد من إعادة النظر فيها فليس من المقبول أن يبقى قانون الاستثمار في تجاذب بين بعض الوزارات. وأشار إلى أن التأخير في تعديل قانون مكافحة الإرهاب بات يؤثر على مصلحة الدولة السورية، مشدداً على ضرورة تعديل قانون أصول المحاكمات. وأشار خميس في بيان للحكومة تلاه بداية الجلسة إلى العوان الاقتصادي الجديد الذي يشن على الاقتصاد السوري عموماً وعلى معيشة المواطن المتحد والمستهلك احتياجات البلاد من المشتقات النفطية والسيارات والتكنولوجيا وكذلك التحريض المستمر على سعر صرف العملة الوطنية والمخاربة عليها عبر أدوات إقليمية ودولية علناً وبعتراف مسؤولي الإدارة الأمريكية. وأكد خميس أن الحكومة تواصل العمل لمواجهة العدوان الاقتصادي مركزة بشكل أساسي على تعزيز دورة الإنتاج المحلي للتقليل من حجم المستوردات وتحقيق جزء لا بأس به من أمنها الاقتصادي بالتعاون مع القوى والفعاليات الاقتصادية الوطنية وتحقيق استقرار سعر

السوق المحلي. وبين أنه تم التعال على مشروعات سياحية منذ بداية العام الحالي بكلفة استثمارية تصل نحو ١٨ مليار ليرة كما شهد هذا العام دخول ١٤٩ منشأة سياحية في الخدمة فاقتها الاستثمارية بالأسعار الجارية تتجاوز ٢٧ مليار ليرة تتضاف إلى ١٩ منشأة عادت للعمل بكلفة استثمارية تتجاوز ١٦ مليار ليرة. ولفت خميس إلى أن تحسين واقع قطاع الكهرباء، منوهاً بأنه يجري العمل لتنفيذ نحو ستة مشروعات الأضخم وبكلفة تتجاوز ١٥٠٠ مليار ليرة كمشطة توليد اللاذقية بكلفة ١٢٢ ملياراً والاستثمار بتنفيذ توسيع محطة دير على بكلفة ٤٠٠ مليار ليرة والإعلان عن تنفيذ محطة توليد في حلب بأكثر من ٥٠٠ مليار ليرة. واختتم خميس كلمته قائلاً: لا يزال أمامنا جميعاً عمل كبير ونعترف أن ما أنجزناه دون طموحات شعبنا لكننا نستغل مضممن على أن سورية تستحق الأفضل دوماً.

زيادة الرواتب تتطلب عودة الاقتصاد إلى النمو الحقيقي

مقارنة واقع الرواتب والأسعار بالدول الأخرى، متسائلاً: هل يوجد دولة في العالم لم يتأثر اقتصادها وبالتالي ارتفعت فيها الأسعار بما في ذلك دول ذات الاقتصاد العلامق على الرغم من أنها لا تعيش في حالات حروب كما تعيش سورية. وأضاف خميس: لو زدنا الراتب ٥٠ بالمئة فإننا نحتاج إلى ٥٠٠ مليار ليرة، فهل نزيد الراتب لمرحلة معينة ونحدث انتعاشاً مؤقتاً ثم نضع خطوة تنمية حقيقية من خلال بنية إنتاجية حقيقية. وفيما يتعلق بموضوع أسعار الصرف بين خميس أن ما حدث في الفترة الأخيرة في ارتفاع الصرف وانخفاضه بشكل سريع نتيجة مضاربة حقيقية وتجار أزمة وإعلام مسمي ويد من الخارج، مشيراً إلى أنه تم اتخاذ العديد من الخطوات للوقوف في وجه هذه المشكلة وليس بمجرد اجتماع. وأضاف خميس: لا يمكن تسخير كل إمكانيات الدولة لتثبيت سعر الصرف، فهذا يكون قاتلاً للاقتصاد، وتابع: نستخدم ما لدينا من إمكانيات مادية وقطع أجنبي لتعزيز التنمية الحقيقية للاقتصاد، مشيراً إلى أن ما يلقى الحكومة في سعر الصرف لا يكون هناك استقرار للتجارة إضافة إلى انعكاسه على المواطن ذي الدخل المحدود الذي يشكل المشكلة الأكبر للفريق الحكومي. وأكد خميس أن الموارد من القطع الأجنبي أقل مما هو مطلوب لتوفير ما يحتاجه الجيش ومتطلبات الفصح والدواء وبالتالي ما يتأين ما قطع

وقال رئيس مجلس الوزراء عماد خميس: إنه يتم التدقيق اليوم بمبلغات فساد كبيرة جداً، وأن الأسابيع القليلة القادمة ستكشف عن محاسبة أسماء ستقاؤون فيها، مؤكداً أنه لا يوجد أحد فوق القانون لأن هيبة الدولة هي الأهم. وخلال رده على مداخلات الأعضاء أكد خميس أنه لا يمكن الإنكار بأن هناك فساداً لكن من الخطأ أن نوسم كل المؤسسات بذلك، مضيفاً: لو كان كل الموظفين والتجار فاسدين بكل تأكيد لما كنا انتصروا، مضيفاً: أي شخص سلطنا ملفات فساد سوف نتعالجها لأنه لا يوجد أحد فوق القانون وبالتالي أي ملف تتم معالجته سوف ينشر تحت قبة المجلس ونعمل على هذا الموضوع. وخلال رده على مداخلات النواب حول موضوع الرواتب أكد أنه سيكون هناك زيادة رواتب بعد الانتهاء من أولويات الإنتاج وعودة الاقتصاد إلى نمو حقيقي، معتبراً أن الرواتب تأتي في إطار بنية إنتاجية حقيقية تحقق صمام الأمان وبالتالي فإن موضوع الرواتب محط اهتمام من الفريق الحكومي، مضيفاً: لكننا نستثمر إمكانياتنا المادية في استمرار قوة الدولة من خلال المشاريع الإنتاجية والخدمية. وأوضح خميس أنه في حال تم تقسيم الدعم والمقدر بلغي مليار ليرة على موظفي الدولة فيقبل تأكيد سيكون هناك تحسن في الرواتب، منوهاً بأن هناك رواتب محدودة وغير كافية، مضيفاً: لكن يجب

مكافحة الفساد تحت المجهر

ورأى النائب مازن عزوز أن الحكومة ذهبت إلى ما

تقطعات برلمانية

طلب النائب محمد قبيض طالب بأن يكون هناك بدل خارجي للاحتياط حتى يتسنى لمن هم خارج البلاد العودة. وحج بعض النواب انتقادات حادة لوزراء بعينهم حتى باتت ملاح بعض الوزراء غاضبة وفق ما رصده الكابتر. حينما تحدث أحد النواب عن زيادة الرواتب غاب صباغ بقوله: لماذا توقفت، فأجابته النائب: غاب وزير المالية، رد عليه الصباغ: موجود رئيس مجلس الوزراء وباقي الفريق الحكومي وهم يستمعون لك. أثناء مداخلة النائب وائل ملحم شاهد بعض الوزراء يضحكون فعلق على الموضوع: هناك وزراء يضحكون ونحن لسنا هنا لنضحك إذا كان الأمر كذلك حتى اجلس. ثم أخذ استراحة ثم من خلالها توزيع المشروبات والكلي على نواب المجلس والفريق الحكومي.